قوله وقيل علامة رفعها الخ اي وقيل ان الاعراب بالواو
والالف والياء لما انها في الجمع السالم والمثنى كذلك وردّ صاحب
البسيط بانه لو كان كذلك لثبتت النون في الاحوال الثلاثة
اه سيوطي في الهمع قوله علي لام الفعل اي على ما قبل هذه
الاحرف التي هي الالف والواو والياء منع من ظهورها اشتغال
ما قبل تلك الاحرف بحركات المناسبة لهذه الحروف كالمضاف
لياء المتكلم قوله فعل وفاعل وعلامة رفع هذا يقتضي اختصاص
كلامه بما اذا كانت الالف والواو ضميرين لاعلامتين وفيه
قصور لان هذا الاعراب لا يختص بذلك الا ان يقال اقتصر على
الاول لضعف الثاني قوله والكسرة تكون علامة للنصب
نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم وجوز الكوفيون نصبه
بالفتحة على الاصل حملا على المكسر منهم سمعت لغاتهم بفتح التا
وخصه هشام منهم بمثل هذا الجمع اي من كل ماحذفت لام
مفرده ولم ترجع اليه في حالة الجمع كبنات اذ لم يقولوا في المفوات
ولا في الغيات ولا بنوات بردّ اللام المحذوفة فصار شبيها بجمع
التكسير فنصب بالفتحة فان ردّ اليه نصب بالكسرة الظاهرة
كسنوات وعضوات وذهب الاخفش والمبرد الى انه معرب
في حالتي الرفع والجر مبني في حالة النصب وهو فاسد
اذ لا موجب لبنائه وليوضح ذلك لبني في حالة الرفع
والجر ايضا اذ لا فرق قوله مزد تبين احترز عن نحو بيت
وابيات وميت وامواة فان التا فيهما اصلية فينصبان
بالفتحة

بالفتحة الظاهرة على الاصل وكذلك نحو قضاة وغزاة فانها
تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين فينصبان
بالفتحة على الاصل ايضا ولا يخفى عليك ان التقييد انما
يحتاج اليه اذا جعلت الياء للمصاحبة والملابسة فاذا جعلت
للسببية لم يحتج اليه لانه يكون المعنى ما جمع بسبب الف وتاء
على معنى ان الجمعية حصلت بالف وتا ولا شك ان قضاة
وابيات لم تحصل جمعيتهما بالالف والتا انما حصلت بالصيغة
لانهما جمعا جمع تكسير قوله في الاسم الذي لا ينصرف اي
لا ينوّن تنوين تمكين بنا على ان الصرف هو تنوين التمكين كما
هو راي المحققين والمراد به ما يصدق عليه هذا اللفظ وهو
المفرد وجمع التكسير ولو حكما فيهما فيشمل ما يسمى به من المثنى
والجمع السالم اذا اعربا بالحركات على النون لا يلتحقهما تنوين
التمكين فانه لم يعربا كذلك لم يمنع صرفهما لان نونهما ليست
للتمكين ولان نصبهما تابع لجرهما فلا يعكس قوله وهو ما
اي اسم مفرد او جمع تكسير ولو حكما قوله في علتين وعتين
اي شيئين معتبرين يسميان علة منع الصرف وتسمية كل
واحدة علة مجاز لانها جزء علة والعلة مجموعهما وبيذكر
معنى الفرعيتين بقوله وذلك الخ وانما لم يقتنع في هذا الحكم بكون
الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير
ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية في هذه الاسماء سبب هذه
العلل من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى
تكلف وكذلك اثبات الفرعية في هذه الاسماء سبب هذه
العلل غير ظاهر فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)